

تحليل مسار السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية

في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)

Analysis of fiscal policy developments in the light of economic reforms in Algeria during the period 1986-2017

المُحَمَّد بن البار¹ ، ميلود بوعبيد²

¹ كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة المسيلة - الجزائر

m'hamed.benelbar@univ-msila.dz

² كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة باتنة 1 - الجزائر

miloud.bouabid@univ-batna.dz

ملخص: تأتي الدراسة بعنوان « تحليل مسار السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1986-2017 ». ومشكلة الدراسة متمثلة في: ما هو مسار السياسة المالية في الجزائر؟. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم الوصول إلى أهم النتائج:

- السياسة المالية هي تلك الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة، بغرض إحداث أثر على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مستعملة في ذلك كل من الأداة الضريبية والأداة الإنفاقية، للوصول إلى أهداف معينة، في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار، من خلال التقريب بين طبقات المجتمع؛
- السياسة الإنفاقية بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها خلال فترة الدراسة؛
- السياسة الإيرادية تعتمد شبه كلي على إيرادات الجباية البترولية.

الكلمات المفتاح: سياسة مالية، أهداف السياسة المالية، أدوات السياسة المالية، الجزائر.

تصنيف JEL: H3؛ H5

Abstract: The study is entitled “Analysis of fiscal policy developments in the light of economic reforms in Algeria during the period 1986 - 2017”.

The problem of the study is what is the budgetary policy process in Algeria? In order to address the problem of study, the descriptive approach and analytical approach have been used. The study concluded the following conclusions:

- Fiscal policy are those actions and decisions taken by the government, with a view to having an impact on the variables of economic, social and political activity, using the instrument of taxation and government expenditure to reach certain objectives;
- Expenditure policy with the growth and high rates of public expenditure during the period of study;
- Revenue policy is almost entirely dependent on oil tax revenues.

Keywords: Fiscal Policy, Fiscal Policy Objectives, Fiscal Policy Instruments, Algeria.

Jel Classification Codes : H3; H5

I- تمهيد :

بعد السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تلعب دورا بارزا ومؤثرا في إحداث تأثيرات على مسار الاقتصاد القومي للدول. بحيث تعتبر أداة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذا أحسن إدارتها واستخدامها، وقد اختلف الفكر الاقتصادي في توجهاته حول ما مدى فعالية السياسة المالية في تنظيم النشاط الاقتصادي.

دخلت الجزائر مرحلة جديدة وهي التوجه نحو اقتصاد السوق كبديل لنظام التخطيط، والتي عرفت الميزانية العامة خلال هذا الأخير عجوزات مالية مستمرة راجعة أساسا لإعانات التمويل التي كانت تقدمها الخزينة العمومية في شكل قروض استثمار للمؤسسات العمومية ما أسفر عن تحقيق تزايد في حجم الإنفاق العمومي هذا من ناحية، وبالمقابل ضعف مردودية النظام التحصيلي نتيجة اعتماده الكبير على حصيلة الجباية البترولية، ما أسفر عن حساسية كبيرة لتلك الإيرادات لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وهذا ما أكدته الأزمة النفطية لسنة 1986. وأمام الاستمرار في العجوزات المالية، لجأت السلطات الجزائرية في تنفيذ نوعا جديدا من الإصلاحات المالية، حيث شكلت المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي - البنك العالمي) طرفا فيها، والممثلة خاصة في سياسة الاستقرار الاقتصادي وسياسة التصحيح الهيكلي. وبذلك تمثل سياسة إصلاح السياسة المالية أحد المحاور الرئيسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث استهدفت السيطرة على عجز الميزانية العامة للدولة الذي عانى منه الاقتصاد الجزائري.

● **إشكالية الدراسة:** من الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: **ما هو مسار السياسة المالية في الجزائر؟** وللإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- ما هي أهم أدوات السياسة المالية لمعالجة الاختلالات في الجزائر؟

- ما هي أهداف السياسة المالية في الجزائر؟

- ما هي السياسات المالية المطبقة في الجزائر؟

● **فرضيات الدراسة:** لدراسة إشكالية الموضوع طرحت جملة من الفرضيات على النحو التالي:

- تسعى السياسة المالية بمختلف أدواتها إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

- يعتبر هدف تحقيق التوازن العام، استقرار المستوى العام للأسعار، رفع معدل النمو الاقتصادي، تخفيض البطالة أهم أهداف السياسة المالية.

- السياسة المالية المطبقة في الجزائر هي السياسة المالية التوسعية للتقليل من الاختلالات لتحقيق التوازن الاقتصادي.

● **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى إبراز تحليل مسار السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، بإتباع أسلوب

التحليل الوصفي التحليلي، وذلك على ضوء بيانات سنوية بهدف الوقوف على الجوانب التالية:

- محاولة تحليل أدوات السياسة المالية في الجزائر، خلال فترة الدراسة.

- محاولة معرفة أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، خلال فترة الدراسة.

● **حدود الدراسة:** تتكون حدود الدراسة من:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

- الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة (1986-2017).

● **منهج الدراسة:** لدراسة وتحليل مسار السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، سيتم الاستعانة ببرنامج Exel2007.

1.I- السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (1986-2017):

إنه من المعلوم أن الحكومة الجزائرية قامت بداية من سنة 2000 بإتباع سياسات إصلاحية ذاتية هيكلها الاقتصادي من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك استفادة من البحوث المالية الناتجة عن الارتفاع في أسعار المحروقات، بذلك فإن الحكومة قد اتبعت منطقاً كينزيا يحتكم إلى تدعيم الطلب الكلي على حساب العرض الكلي، فالسياسة الاقتصادية واضحة تمثلت في سياسة انفاقية عامة. وعليه سنحاول التطرق إلى السياسة الإنفاقية في الجزائر من خلال التعرض إلى تصنيف النفقات العامة في الجزائر، بالإضافة إلى تطورها خلال الفترة (1986-2017) كما يلي:

أولاً: تصنيف النفقات العامة في الجزائر: ترتبط عمليات تبويب (تصنيف) النفقات العامة بأهمية القطاع العام، فكلما زادت أهمية هذا الأخير كلما زادت عمليات التبويب تعقيداً، وبالنظر إلى طبيعة الدور التقليدي للدولة كان التبويب الإداري هو السائد، ولكن، وتحت التأثير المعاصر للمنظمات الدولية والمتخصصين في المحاسبة الوطنية، اتجه الخبراء إلى تصنيفات أكثر دقة كالتبويب الاقتصادي والذي يكتسي أهمية كبيرة بالنظر إلى التأثير الكبير للنفقات العامة على الاقتصاد¹، ووفقاً لذلك تقسم النفقات إلى:

1- نفقات التسيير ونفقات التجهيز

1 1 - نفقات التسيير: تعرف نفقات التسيير بأنها تلك النفقات المخصصة لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بإدارة نشاطات الدولة²، والتطبيق اللائق للمهام الجارية³، وحسب المادة 24 من القانون رقم 84-17 تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي:

- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات؛

- **تخصيصات السلطات العمومية:** يحتوي هذا الباب على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،... الخ)، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات؛

- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل مجموعة الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات؛

- **التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط التربوي والثقافي، النشاط الاقتصادي، والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن.

1 2 - نفقات التجهيز: تختلف الطبيعة الاقتصادية لنفقات التجهيز عن طبيعة نفقات التسيير، حيث تؤدي نفقات التجهيز إلى توسيع الثروة العمومية وتحسين تجهيز الجماعات المحلية، وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات في المنشآت الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية التي لا تعتبر إنتاجية مباشرة، ويضاف لهذه النفقات إعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية.

وحسب المادة 35 من القانون رقم 84-74، تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقاً للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب هي:

- **الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛**

- **إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛**

- **النفقات الأخرى برأسمال.**

ثانياً: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)

من خلال الملحق رقم 01 والملحق رقم (02)، نلاحظ أن السياسة الإنفاقية الجزائرية خلال الفترة 1986-1999 تميزت بنمو النفقات العامة، سواء نفقات التجهيز أو نفقات التسيير، وهي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والممثلة في اتفاقات الاستعداد الائتماني وبرنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، حيث انتقلت من 101.817 مليار دج سنة 1986 إلى 961.682 مليار دج سنة 1999، أي بزيادة قدرها 859.9 مليار دج مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي من 34% سنة 1986 إلى 29.70% سنة 1999، كما تميزت الفترة 2000-2017 أيضا بنمو النفقات العامة من 1178.122 مليار دج إلى 7656.3 مليار دج سنة 2014، وهذه المرحلة متمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-2014)، وبرنامج النمو الجديد (2016-2019).

1 - تطور نفقات التسيير: بالنسبة لنفقات التسيير فانتقلت من 61.154 مليار دج سنة 1986 إلى 774.695 مليار دج سنة 1999، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 20.42% سنة 1986 إلى 23.92% سنة 1999، وترجع الزيادة في نفقات التسيير إلى ارتفاع كلفة تسيير الخدمات العمومية ونقص الاستثمارات⁴.

2 - تطور نفقات التجهيز: أما فيما يخص نفقات التجهيز فانتقلت من 40.663 مليار دج سنة 1986 إلى 186.987 مليار دج سنة 1999، أي بزيادة قدرها 146.3 مليار دج، وسجلت سنة 1998 أعلى قيمة لها بقيمة 211.884 مليار دج خلال الفترة 1986-1999، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانخفضت من 13.58% سنة 1986 إلى 5.77% سنة 1999، وهذا راجع أساسا إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي الذي فرض مشروطية تهدف إلى تقليص الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق العام في الجزائر⁵. أما بالنسبة للفترة (2000-2017)، وهي مرحلة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو "التنمية الخماسي" (2010-2014)، وبرنامج النمو الجديد (2016-2019) حيث حققت النفقات العامة الإجمالية زيادة معتبرة انتقلت من 1178.122 مليار دج سنة 2000 إلى 7389.3 مليار دج سنة 2017، أي بزيادة 6211.178 مليار دج، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وإلى قيام السلطات بضخ أموالا ضخمة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية، كما تمثل نسبة 28.57% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 لتحقيق 27.14% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005، أي بانخفاض 1.4%. ومع بداية برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، انتقلت النفقات العامة الإجمالية من 2052.037 مليار دج سنة 2005 إلى 4246.334 مليار دج سنة 2009، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 27.14% سنة 2005 إلى 42.60% سنة 2009، أي بزيادة قدرها 15.5%، كما شهدت الفترة 2010-2014، وتزامنا مع برنامج توطيد النمو "التنمية الخماسي" فانتقلت النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 37.25% سنة 2010 إلى 40.57% سنة 2014، أي بزيادة 3.3%. كذلك الفترة 2015-2017، وتزامنا مع برنامج النمو الجديد، انتقلت النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 45.81% سنة 2015 إلى 39.74% سنة 2017، أي انخفاض 6.07%.

3 - تطور نفقات التسيير: وبخصوص نفقات التسيير فانتقلت من 856.193 مليار دج سنة 2000 إلى 1122.761 مليار دج سنة 2003، أي بزيادة قدرها 266.568 مليار دج، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 20.76% سنة 2000 إلى 21.38% سنة 2003، ويرجع السبب في ذلك إلى⁶:

- الارتفاع الشديد في قيمة التحويلات الجارية (+41%)؛

-ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات سيما فونال (+100%)؛

-ارتفاع فرع التحويلات الأخرى.

لتسجل نفقات التسيير سنة 2005 انخفاضا بقيمة 1245.132 مليار دج مقارنة سنة 2004، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 20.34% سنة 2004 إلى 16.47% سنة 2005، أي بانخفاض قدره 3.87%. حيث استمرت نفقات التسيير في التزايد، حيث انتقلت من 1437.87 مليار دج سنة 2006 إلى 4782.6 مليار دج سنة 2012، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 16.91% سنة 2006 إلى 29.51% سنة 2012، أي بانخفاض قدره 12.6%، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى⁷:

- ارتفاع نفقات المستخدمين والتي سجلت كنسبة من نفقات التسيير بـ 3.6% في سنة 2006؛

- ارتفاع منح المجاهدين ونفقات المواد واللوازم؛ التي لا تمثل كل واحدة منها سوى 3.6% من نفقات التسيير بنسبة 14% و 21.8% على التوالي سنة 2006.

انتقلت نفقات التسيير من 1674.031 مليار دج سنة 2007 إلى 2300.023 مليار دج سنة 2009، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 17.90% سنة 2007 إلى 23.07% سنة 2009، أي بزيادة قدرها 5.17%، وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع نفقات المستخدمين 7.32% والتحويلات الجارية 4.11%، ونفقات خدمات الإدارات (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، أما بالنسبة للنفقات الجارية الأخرى، فقد ارتفعت معاشات المجاهدين بـ 2.17%، بينما انخفضت النفقات في الوسائل والمستلزمات والفوائد على الدين العمومي⁸. كما انتقلت نفقات التسيير من 2659.078 مليار دج سنة 2010 إلى 3797.252 مليار دج، ثم إلى 4782.6 مليار دج سنة 2012 وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 22.17% سنة 2010 إلى 29.51% سنة 2012، أي بزيادة قدرها 7.34%، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع التحويلات + 2.50%، التي بلغت 1712.4 مليار دج سنة 2011 مقابل 1140.2 مليار دج سنة 2010، أي بزيادة قدرها 572.2 مليار دج، وبدرجة أقل إلى نفقات المستخدمين + 45%، بلغت مساهمة التحويلات الجارية في ارتفاع النفقات الجارية بـ 3.50%⁹. فيما يخص التحويلات الجارية، انتقلت الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) من 513.3 مليار دج إلى 786 مليار دج. فيما يخص التحويلات الجارية، لم تساهم الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) في ارتفاع التحويلات الجارية إلا بـ 7.7% في سنة 2012، وبالتالي تخص أكبر زيادة في التحويلات الجارية بند "تحويلات أخرى" (دعم الأسعار والجماعات المحلية بشكل رئيسي) التي انتقلت من 863.5 مليار دج في سنة 2011 إلى 1550.8 مليار دج سنة 2012، أي بزيادة قدرها 79.6%¹⁰.

سجلت نفقات التسيير انخفاضا بقيمة 4486.3 مليار دج سنة 2014 مقارنة بسنة 2012، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 29.51% سنة 2012 إلى 26.08% سنة 2014، أي بانخفاض قدره 3.43%، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض في التحويلات الجارية - 2.447 مليار دج، ويفسر تراجع هذه الأخيرة في نفقات بند "تحويلات أخرى" بـ 359.5 مليار دج (أساسا الجماعات المحلية والتحويلات)، وبقدر أقل عن الانخفاض في نفقات الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي انخفضت بـ 87.6 مليار دج، وبقدر أقل من انخفاض نفقات المستخدمين 4.155 مليار دج، ويفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادة في الأجور. كما سجلت نفقات التسيير ارتفاعا بقيمة 4757.8 مليار دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2015، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 27.62% سنة 2015 إلى 25.59% سنة 2017، أي بانخفاض قدره 2.03%.

4 تطور نفقات التجهيز: من جهة أخرى، انتقلت نفقات التجهيز من 321.929 مليار دج سنة 2000 إلى 1973.278 مليار دج إلى سنة 2008، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 7.81% سنة 2000 إلى 17.87% سنة 2008، أي بزيادة قدرها 11.72%، وقد نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في مبلغ ميزانية التجهيز وتحسن معدل الامتصاص على حد سواء، حيث ارتفعت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية، التي تعتبر بشكل كبير أهم النفقات، والتي تمثل نسبة 6.37% من مجموع نفقات التجهيز في سنة 2008، حين انخفضت النفقات لفائدة قطاع الصناعة والطاقة، والتهيئة العمرانية، كما أن بعض النفقات بقيت ثابتة تقريبا على غرار نفقات السكن، التربية والتعليم، والبنية التحتية الاجتماعية والثقافية¹¹.

فيما يخص نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي فانخفضت من 19.53% سنة 2009 إلى 13.26% سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، أي بانخفاض قدره 6.27%، ويرجع السبب في انخفاض النسبة في سنتي 2010 و2011 إلى استقرار المبالغ المدفوعة بموجب نفقات التجهيز في ظرف يتميز بارتفاع إجمالي الناتج الداخلي¹². كما عرفت نفقات التجهيز انخفاضا سنة 2013 مسجلة 1892.6 مليار دج مقارنة بسنة 2012، أي بانخفاض قدره 382.9 مليار دج، ويرجع السبب في ذلك إلى نفقات السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دج سنة 2012 إلى 243.6 مليار دج سنة 2013، أي بانخفاض قدره 370.5 مليار دج، بينما عرفت هذه النفقات ارتفاعات مطلقة تقريبا متساوية بين سنتي 2011 و2012، أي بزيادة 342.6 مليار دج. بالمقابل ارتفعت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية بـ 86 مليار دج، أي 13.7%، لتبلغ 714.5 مليار دج ونسبة 37.8% من إجمالي نفقات التجهيز، كما عرفت باقي بنود نفقات التجهيز توجهات نحو الانخفاض ونحو الارتفاع قليل الأهمية، باستثناء بند "نفقات متنوعة" والتي تراجع بنسبة 16.4%¹³. ثم سجلت نفقات التجهيز ارتفاعا بقيمة 2493.9 مليار دج سنة 2014، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 11.37% سنة 2013 إلى 14.50% سنة 2014، أي بزيادة قدرها 3.13%¹⁴.

كما سجلت نفقات التجهيز انخفاضا بقيمة 2631.5 مليار دج سنة 2017، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 18.18% سنة 2015 إلى 14.5% سنة 2017، أي بانخفاض قدره 3.68%.

I.2- السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1986-2017):

على غرار العائدات البترولية في تمويل التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري فإن الجباية العادية والبترولية تلعب دورا مهما في تمويل المشروعات الاستثمارية بالإضافة إلى أنها تمثل جانبا مهما في تمويل ميزانية الدولة، وهي إحدى السياسات الاقتصادية المتبعة في الحد من التضخم وذلك من خلال التأثير على حالة الموازنة العامة وكذا ترشيد الاستهلاك وتوجيه الاستثمار إلى القطاعات الإنتاجية وغيرها من السياسات، وعليه نتطرق في هذا المحور إلى تصنيف الإيرادات العامة وتطور السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1986-2017) كما يلي:

أولا: تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر: يصنف القانون المتعلق بقوانين المالية إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى ما يلي¹⁵:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛

- المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تسند لها الدولة.
- وبتفحص الإيرادات السابقة يتبين أنه يمكن تصنيف إيرادات الميزانية العامة إلى قسمين: الإيرادات الإجبارية والإيرادات الاختيارية.

1 -الإيرادات الإجبارية: تتكون الإيرادات الإجبارية من مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية و بدون مقابل وهي: المداخل الجبائية، الغرامات ومدفوعات صناديق المساهمة للميزانية العامة للدولة¹⁶.

أ -الإيرادات الجبائية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم، والمصنفة في الجدول "أ" من الميزانية العامة وهي:

○ **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخل كالأرباح الصناعية والتجارية، الأرباح غير التجارية، المرتبات والأجور،... الخ؛

○ **حقوق التسجيل والطابع:** وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل: حقوق تسجيل انتقال رأس المال، طوابع جوازات السفر ورخص السياقة وبطاقات التعريف الوطنية؛...

○ **الضرائب المختلفة على الأعمال:** وتسمى أيضا الرسم على رقم الأعمال وتفرض على مجمل المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك؛

○ **الضرائب غير المباشرة:** وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك التي تمس فقط المواد غير الخاضعة للرسم على رقم الأعمال (الذهب، البلاتين، الكحول،... الخ)؛

○ **الحقوق الجمركية:** تخضع لهذا الرسم المواد الموجهة للاستيراد أو التصدير؛

○ **الجبائية البترولية:** تتكون من مجموع اقتطاعين هما : ضريبة على إنتاج البترول والسائل والغاز هذا من جهة، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات، من جهة أخرى.

ب -صناديق المساهمة: بالإضافة إلى الضرائب ذات الطبيعة الجبائية تمول الميزانية العامة للدولة سنويا من خلال المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة. وصناديق المساهمة هي مؤسسات عمومية اقتصادية تحدث في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة، تخضع للقانون التجاري، وتعمل عونا ائتمانيا للدولة التي تسند إليها رؤوس أموال عامة تتولى تسييرها المالي¹⁷.

ج- الغرامات: وهي عقوبات مالية تحكم بها هيئات قضائية (محاكم، مجالس، مجلس المحاسبة) وإدارية (شرطة قضائية، مفتش الأسعار، مفتش جمارك،...) ضد أشخاص يوجدون في حالة مخالفة مع النصوص السارية المفعول.

2 -الإيرادات الاختيارية: يشمل هذا الصنف الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة بصفة اختيارية من طرف الأشخاص مقابل سلع أو خدمات توكلهم عليها الدولة، ومنها:

أ -مداخل الأملاك التابعة للدولة: وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصنيفها لثرواتها أو استغلالها في شكل إجارة أو خدمة أو رخصة، ومن هنا يمكن أن نميز بين نوعين من مداخل أملاك الدولة وهي:

○ **مداخل التصفية:** وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تديرها بشكل اتفاقي من خلال بيع السلع التي تمتلكها والتي لم تعد تمثل منفعة بالنسبة لها مثل: مداخل التنازل عن الأراضي التابعة للدولة، العقارات، المساكن، المتاجر، السيارات الإدارية، وغيرها؛

○ **مداخل الاستغلال:** يتم تديرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الخواص أو العموميين، مثل: مداخل استغلال المناجم والغابات، حقوق الصيد، مداخل استخراج المنتجات من الأملاك العمومية، مداخل

رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية، وكذا القنوات وأشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز التي يتم إنشاؤها في باطن الطرق الوطنية.

ب - التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة والأتاوى: وهي تمثل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها، ويمكن أن نميز بين ثلاث أنواع كبرى منها وهي:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية و التجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.

ج- الأموال المخصصة للمساهمات و الهدايا والهبات: تتميز هذه الموارد بأنها تقدم للدولة بدون مقابل، وتتمثل في المساهمة المالية غير الإجبارية للأشخاص في تمويل نفقة عمومية، حيث تمثل هذه الموارد المساهمات الاختيارية في تغذية الصناديق العمومية.

ثانيا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)

من خلال الملحق رقم (03) والملحق رقم (04)، نلاحظ أن الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1986-1997 عرفت ارتفاعا متزايدا، حيث انتقلت من 89.69 مليار دج سنة 1986 إلى 932.668 مليار دج سنة 1997، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي انتقلت من 29.95% سنة 1986 إلى 33.55% سنة 1997، إلا أنها انخفضت إلى 774.67 مليار دج سنة 1998، أي انخفضت بقيمة 157.998 مليار دج، ونسبة 16.94%، والسبب في ذلك يرجع إلى الاضطرابات العنيفة التي ميزت السوق النفطية وتدهور الأسعار المترتبة عنها، لترتفع إلى 950.496 مليار دج سنة 1999، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 29.35%، وهذا الارتفاع ناتج ارتفاع الجباية البترولية بنسبة 47.96%. أما خلال الفترة 2000-2017، فعرفت الإيرادات العامة ارتفاعا حيث انتقلت من 1578.161 مليار دج سنة 2000 إلى 5190.4 مليار دج سنة 2008، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي انتقلت من 38.27% سنة 2000 إلى 47% سنة 2008، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية من 77.05% سنة 2000 إلى 80.90% سنة 2008، ثم سجلت انخفاضا سنة 2009 بقيمة 3676 مليار دج وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 88.36%، ويرجع هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول إلى 3.62 دولار مقارنة بسنة 2008 بـ 97.99 دولار، وكذا انخفاض الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية إلى 67.79%، ثم عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا خلال الفترة 2010-2012، ارتفاعا حيث انتقلت من 4392.8 مليار دج سنة 2010 إلى 6339.3 مليار دج سنة 2012، أي تضاعفت بـ 1.44 مرة، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي انتقلت من 63.36% سنة 2010 إلى 39.11% سنة 2012، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الجباية البترولية حيث انتقلت من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 4184.3 مليار دج سنة 2012، وكذا ارتفاع أسعار البترول، ثم عرفت انخفاضا خلال الفترة 2013-2015 مسجلة بذلك 5957.5 مليار دج سنة 2013 و 5103.1 مليار دج سنة 2015، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 35.79% سنة 2013 و 30.53% سنة 2015، ويرجع السبب في انخفاض الإيرادات العامة إلى انخفاض أسعار البترول وإلى انخفاض الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية،

ثم عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا خلال سنتي 2016 و 2017 مسجلة بذلك 5110.1 مليار دج و 6182.8 مليار دج على التوالي، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 29.15% إلى 33.25% على التوالي، ويرجع السبب في ارتفاع الإيرادات العامة إلى ارتفاع أسعار البترول وإلى ارتفاع الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية.

1 تطور الجباية البترولية: ارتفعت الجباية البترولية خلال الفترة 1986-1992، من 21.439 مليار دج سنة 1986 إلى 193.8 مليار دج سنة 1992، بارتفاع بقيمة 172.361 مليار دج، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع الطلب على الموارد البترولية، والتي ساهمت

بنسبة 64.03% من الإيرادات الجبائية سنة 1992، لتتخفص إلى 179.218 مليار دج سنة 1993 بعد ما كانت 193.8 مليار دج سنة 1992، بانخفاض بنسبة 7.52%، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول إلى 8.17 دولار سنة 1993. سجلت الجباية البترولية ارتفاعا خلال الفترة 1994-1997، حيث انتقلت من 222.176 مليار دج إلى 570.765 مليار دج، وبالمقارنة الإيرادات الجبائية انتقلت من 55.77% سنة 1994 إلى 64.51% سنة 1997، لتحقيق تراجعاً سنة 1998 إلى 378.715 مليار دج مقارنة بسنة 1997، أي انخفاض بنسبة 33.65%، والسبب في ذلك يرجع إلى انخفاض أسعار البترول من 5.19 دولار سنة 1997 إلى 9.12 دولار سنة 1998، لتتفع الجباية البترولية إلى 560.121 مليار دج سنة 1999، وبالمقارنة بالإيرادات الجباية انتقلت من 53.45% سنة 1998 إلى 64.02% سنة 1999.

أما خلال الفترة 2000-2013، عرفت الجباية البترولية ارتفاعاً مستمراً انتقلت من 1173.237 مليار دج سنة 2000 إلى 3678.1 مليار دج سنة 2013، كما سجلت الجباية البترولية انخفاضاً سنة 2001 و2002 بقيمة 956.389 مليار دج و942.904 مليار دج، والسبب راجع إلى انخفاض أسعار البترول، وخلال الفترة 2003-2008 سجلت الجباية البترولية ارتفاعاً انتقلت من 1284.975 مليار دج سنة 2003 إلى 4088.6 مليار دج سنة 2008، وبالمقارنة بالإيرادات الجبائية انتقلت من 71% سنة 2003 إلى 80.90% سنة 2008، أي ارتفعت بـ 3.18 مرة، وقد تم دفع الجزء من الإيرادات الفعلية للمحروقات الذي فاق الإيرادات المدونة بالميزانية إلى صندوق ضبط الإيرادات، إضافة إلى ذلك تمثل الإيرادات الفعلية للمحروقات في سنة 2008 نسبة 80% من المجموع الكلي لإيرادات الميزانية وتغطي 97.9% من مجموع نفقات الميزانية¹⁸. كما ارتفعت أسعار البترول من 29.03 دولار سنة 2003 إلى 97.99 دولار سنة 2008، ثم عرفت انخفاضاً سنة 2009 إلى 2412.7 مليار دج، أي ما يمثل 67.79% من الإيرادات الجبائية، وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول إلى 25.62 دولار مقارنة بسنة 2008، ثم سجلت الجباية البترولية ارتفاعاً خلال الفترة 2010-2012، لتنتقل من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 4184.3 مليار دج سنة 2012، في حين عرفت انخفاضاً خلال الفترة 2014-2017 مسجلة بذلك قيمة 3388.3 مليار دج سنة 2014 إلى 2372.5 مليار دج سنة 2017، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول.

2 تطور الجباية العادية: سجلت الجباية العادية ارتفاعاً خلال الفترة 1986-1998، حيث انتقلت من 52.656 مليار دج سنة 1986 إلى 329.828 مليار دج سنة 1998، بزيادة قدرها 277.172 مليار دج، حيث انتقلت الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية من 71.07% سنة 1986 إلى 46.55% سنة 1998، ويعود التحسن في الجباية العادية إلى الأداء الجيد لحصيلة الضرائب المتعلقة بالتجارة، فقد ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة زيادة أحجام الواردات وتخفيض سعر الصرف، بالرغم من التحسينات في النظام الضريبي التي اشتملت على ما يلي¹⁹:

— زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%؛

— تغيير النظام الضريبي على المنتجات البترولية المستهلكة محلياً؛

— خفض الإعفاءات على ضريبة القيمة المضافة، وزيادة معدلاتها، وارتفاع حصة الحكومة المركزية من حصيلتها.

سجلت الجباية العادية انخفاضاً سنة 1999 إلى 314.767 مليار دج مقارنة بسنة 1998، بانخفاض قدره 4.57%، ويعود هذا الانخفاض في الجباية العادية إلى غياب متابعة جدية للجباية فيما يخص كبار المكلفين بالضريبة، وضيق قاعدة الجباية العادية من طرف السلطات العمومية، وفيما يتعلق بإصلاحات الإدارة الجبائية لم تساعد على تحسين علاقتها مع المكلفين بالضريبة. كما عرفت الجباية العادية ارتفاعاً خلال الفترة 2000-2017، حيث انتقلت من 349.502 مليار دج سنة 2000 إلى 2663.1 مليار دج سنة 2017.

2017، كما انتقلت الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجباية من 22.95% سنة 2000 إلى 47.11% سنة 2017، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية، في حين عرفت الضرائب على المداخل والأرباح انخفاضا في سنة 2013، علما أن المستوى الذي بلغته في سنة 2012 كان نتيجة الاقتطاعات التي خصت الزيادة المعتمدة في أجور الوظيف العمومي بأثر رجعي، غير أنه تبقى الضرائب على المداخل والأرباح تشكل أكبر حصة ضمن الإيرادات الضريبية.

في كما نجد أنه خلال الفترة (1986-1995) شهد فيها الاقتصاد الوطني أكبر معدلات التضخم على الإطلاق وهذا بسبب تخفيض العملة، والزيادة في تكلفة كل من الواردات وخدمة الديون الخارجية أين ظهر عجز الميزانية الذي مول عن طريق الإصدار النقدي، حيث بلغت نسبة التضخم 31.68% في سنة 1992، و 29.00% و 29.79% في سنتي 1994 و 1995 على التوالي، إلا أنه في السنوات من 1996 إلى غاية 2000 عرفت معدلات تضخم تراجعاً كبيراً حيث بلغ 0.30% في سنة 2000، وهي تعتبر أدنى قيمة للتضخم في الاقتصاد الجزائري، ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى التحكم في تسيير الكتلة النقدية من خلال تفادي الإصدار النقدي المفرط، وحسن استغلال الإيرادات البترولية حيث وجهت معظم هذه الإيرادات إلى تسديد المديونية الخارجية وإنشاء البنية التحتية. أما خلال الفترة (2001-2017) فيمكن تحليلها كما يلي:

- في سنة 2001 شهد معدل التضخم ارتفاعاً محسوساً مقارنة بسنة 2000، ومرد ذلك بالأساس إلى نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.3% بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي، ليعرف في السنة الموالية 2002 تراجعاً بسبب انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية M2، إلى 1.3%.

- في سنتي 2003 و 2004 ارتفع معدل التضخم مجدداً و هذا راجع إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل 25.13% في سنة 2002.

- في سنة 2005 عرف معدل التضخم تراجعاً محسوساً حيث بلغ 1.4% بسبب انخفاض النفقات الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية.

- شهد معدل التضخم في الفترة (2006-2008) ارتفاعاً بفعل التوسع في السياسة المالية، وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، وكذلك ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية و أيضاً ارتفاع كل من الكتلة النقدية M2 وفائض السيولة المصرفية²⁰.

- عرف معدل التضخم ارتفاعاً حاداً في سنة 2009 حيث بلغ 5.74%، ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى التضخم المستورد، ليشهد بعدها أي في سنة 2010 تراجعاً رغم الانتعاش المعتد للنمو النقدي وذلك بفعل التسيير المنظم للسياسة النقدية الذي أدى إلى احتواء الضغوط التضخمية في هذه السنة.

- في سنة 2012 سجل معدل التضخم أعلى قيمة له منذ سنة 1996 حيث بلغ 8.9%، ومرد ذلك إلى تضخم داخلي مرسى على عدد جد محصور من المنتجات الطازجة كالحوم الأغنام وغيرها، التي سجلت ارتفاعاً مفاجئاً وقوياً في جانفي 2012 حيث بلغ التضخم المتوسط السنوي المكتسب خلال هذا الشهر 4.4% أي ما يعادل نصف متوسط التضخم السنوي لسنة 2012 كلها، ليسجل بعدها انخفاضا في سنتي 2013 و 2014، بفعل التحكم في السياسة النقدية. كما سجل ارتفاعاً خلال الفترة 2015-2017، حيث انتقل من 4.78% سنة 2015 إلى 5.6% سنة 2017.

II - النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة : الجزائر قامت بالأخذ بتجربة الإصلاحات الاقتصادية كباقية الدول، حيث عرفت مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد لبرالي، يقوم على مبادئ وأسس اقتصاد السوق، اعتمدت سياسات اقتصادية كلية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، ومن بين هذه السياسات الاقتصادية "السياسة المالية".

ومن خلال هذه الدراسة والتي تتمحور حول تحليل مسار السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

✓ من خلال نتائج الدراسة أن السياسة المالية هي تلك الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة، بغرض إحداث أثر على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مستعملة في ذلك كل من الأداة الضريبية والأداة الإنفاقية، للوصول إلى أهداف معينة، في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار، من خلال التقريب بين طبقات المجتمع؛

✓ من خلال نتائج الدراسة تميزت السياسة الإنفاقية بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها خلال فترة الدراسة، سواء نفقات التجهيز أو نفقات التشغيل، حيث انتقلت من 101.817 مليار دج سنة 1986 إلى 7389.3 مليار دج سنة 2017، أي تضاعفت بـ 72.57 مرة، وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة خصوصا في إطار مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة في اتفاقات الاستعداد الائتماني وبرنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، وكذا الشروع في تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو "التنمية الخماسي" (2010-2014)،

وبرنامج النمو الجديد (2016-2019) وذلك بتنفيذ مجموعة كبيرة من الاستثمارات ذات الطابع العمومي الممولة بشكل كامل من إيرادات المحروقات مع غياب كامل لمصادر التمويل الأخرى، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد مثلت نفقات التشغيل بالنسبة لإجمالي النفقات العامة أكبر نسبة بلغت في المتوسط 68.84% سنة 2013، وهذا راجع إلى ارتفاع نفقات القطاع العام من صحة وتعليم... الخ؛

✓ من خلال نتائج الدراسة أن السياسة الإيرادية تعتمد شبه كلي على إيرادات الجباية البترولية، وقد عرفت خلال فترة (1986-2017)، تزايد مستمر وبمعدلات نمو متغيرة بتغير إيرادات الجباية البترولية، والتي ترتبط هي الأخرى بالتغيرات الخارجية والمتمثلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث انتقلت الإيرادات العامة من 89.69 مليار دج سنة 1986 إلى 6182.8 مليار دج سنة 2017، كما انتقلت إيرادات الجباية البترولية هي الأخرى من 21.439 مليار دج إلى 2372.5 مليار دج خلال الفترة السابقة، واستمرار الميزانية في الاعتماد على الجباية البترولية، كما عرفت الجباية العادية هي الأخرى نوع من التحسن، حيث انتقلت من حيث انتقلت من 52.656 مليار دج سنة 1986 إلى 2663.1 مليار دج سنة 2017، وهذا راجع إلى الأداء الجيد لحصيلة الضرائب المتعلقة بالتجارة، فقد ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة.

ثانياً: التوصيات: من خلال الدراسة يمكن الوصول إلى جملة من التوصيات التالية:

✓ ضرورة الموازنة في دعم الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد الجزائري كما هو واضح في البرامج التنموية أين تم تدعيم الطلب الكلي على حساب العرض الكلي؛

✓ ضرورة العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الإنتاجية كالزراعة، الصناعة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك من خلال العمل على تحقيق التوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية؛

✓ ضرورة توجيه وترشيد الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية من خلال العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري المنتج من جهة، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني.

ملحق رقم 01:

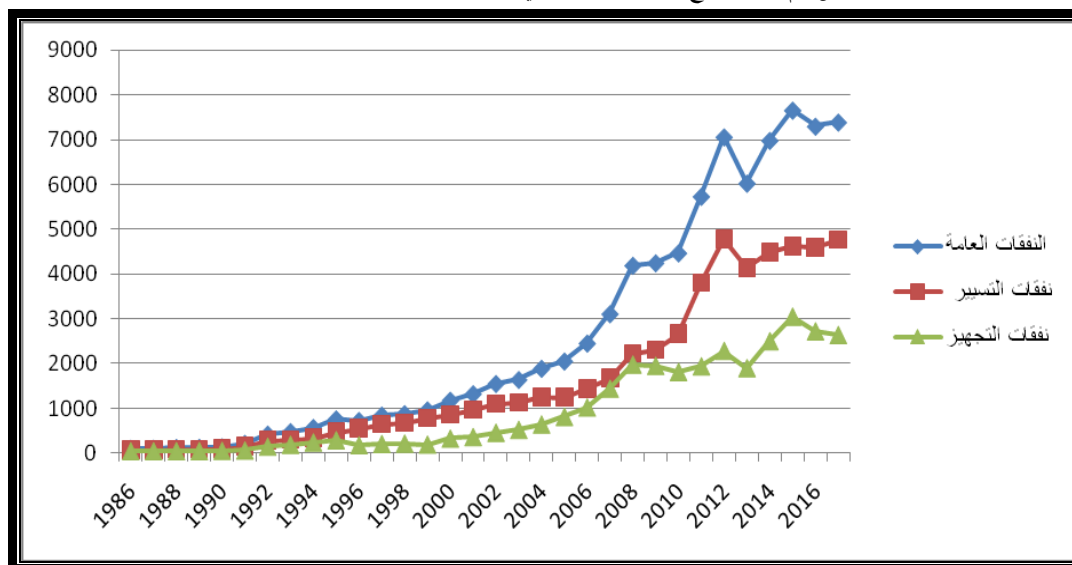
جدول رقم (01): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2017) الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير / النفقات العامة (%)	نفقات التجهيز / النفقات العامة (%)	النفقات العامة / الناتج المحلي الإجمالي (%)	نفقات التسيير / الناتج المحلي الإجمالي (%)	نفقات التجهيز / الناتج المحلي الإجمالي (%)
1986	101.817	61.154	40.663	60.06	39.94	34.00	20.42	13.58
1987	103.977	63.761	40.216	61.32	38.68	32.12	19.70	12.42
1988	119.7	76.2	43.5	63.66	36.34	34.25	21.80	12.45
1989	124.5	80.2	44.3	64.42	35.58	29.41	18.95	10.47
1990	136.5	88.8	47.7	65.05	34.95	24.56	15.98	8.58
1991	212.1	153.8	58.3	72.51	27.49	25.12	18.21	6.90
1992	420.131	276.131	144	65.72	34.28	40.08	26.34	13.74
1993	476.627	291.417	185.21	61.14	38.86	40.88	24.99	15.88
1994	566.329	330.403	235.926	58.34	41.66	37.97	22.15	15.82
1995	759.617	473.694	285.923	62.36	37.64	38.16	23.80	14.36
1996	724.609	550.596	174.013	75.99	24.01	28.19	21.42	6.77
1997	845.196	643.555	201.641	76.14	23.86	30.40	23.15	7.25
1998	875.739	663.855	211.884	75.81	24.19	30.94	23.45	7.49
1999	961.682	774.695	186.987	80.56	19.44	29.70	23.92	5.77
2000	1178.122	856.193	321.929	72.67	27.33	28.57	20.76	7.81
2001	1321.028	963.633	357.395	72.95	27.05	31.25	22.80	8.45
2002	1550.646	1097.716	452.93	70.79	29.21	34.29	24.27	10.01
2003	1639.265	1122.761	516.504	68.49	31.51	31.21	21.38	9.83
2004	1888.93	1250.894	638.036	66.22	33.78	30.72	20.34	10.38
2005	2052.037	1245.132	806.905	60.68	39.32	27.14	16.47	10.67
2006	2453.014	1437.87	1015.144	58.62	41.38	28.85	16.91	11.94
2007	3108.669	1674.031	1434.638	53.85	46.15	33.24	17.90	15.34
2008	4191.053	2217.775	1973.278	52.92	47.08	37.95	20.08	17.87
2009	4246.334	2300.023	1946.311	54.16	45.84	42.60	23.07	19.53
2010	4466.94	2659.078	1807.862	59.53	40.47	37.25	22.17	15.08
2011	5731.752	3797.252	1934.5	66.25	33.75	39.29	26.03	13.26
2012	7058.1	4782.6	2275.5	68.84	31.16	43.55	29.51	14.04
2013	6024.1	4131.5	1892.6	68.58	31.42	36.19	24.82	11.37
2014	6980.2	4486.3	2493.9	64.27	35.73	40.57	26.08	14.50
2015	7656.3	4617.0	3039.3	60.30	39.69	45.81	27.62	18.18
2016	7297.4	4583.8	2713.6	62.81	37.18	41.64	26.15	15.48
2017	7389.3	4757.8	2631.5	64.38	35.61	39.74	25.59	14.15

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي والبنك المركزي.

ملحق رقم 02:

شكل رقم (01): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01 وباستخدام برنامج (Excel-2007).

ملحق رقم 03:

جدول رقم (02): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2017) الوحدة: مليار دج

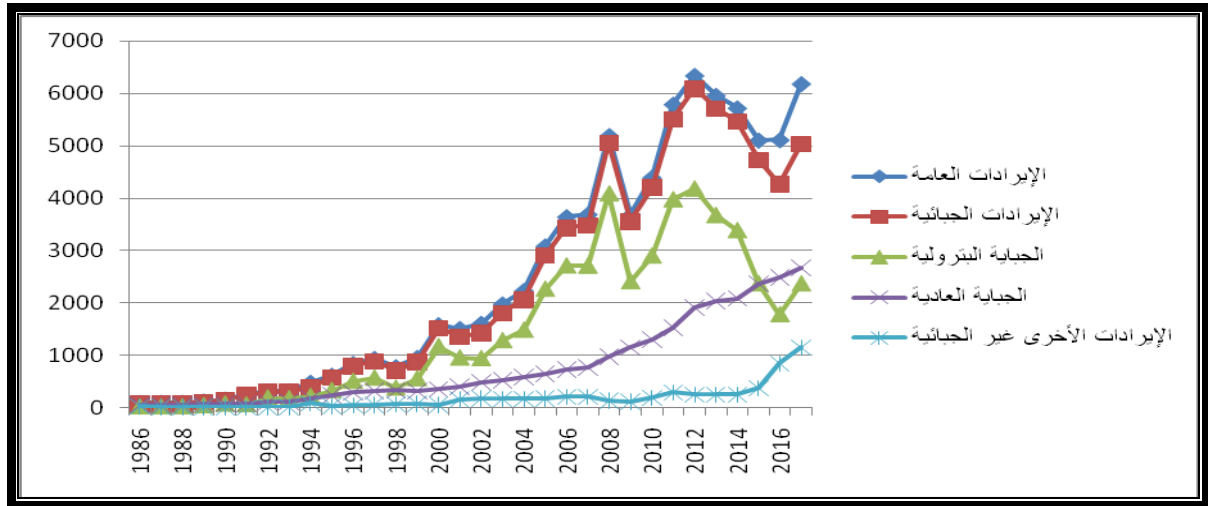
تحليل مسار السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي والبنك المركزي .

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات الجبائية	الجبائية المتروكية	الجبائية العادية	الإيرادات الأخرى غير الجبائية	الإيرادات العامة/ الناتج الداخلي الإجمالي (%)
1986	89.690	74.095	21.439	52.656	15.595	29.95
1987	92.984	78.694	20.479	58.215	14.29	28.73
1988	93.500	82.20	24.10	58.10	11.30	26.75
1989	116.400	110.00	45.50	64.5	6.40	27.50
1990	152.500	147.30	76.20	71.10	5.20	27.44
1991	248.900	244.20	61.50	82.70	4.70	29.47
1992	311.864	302.664	193.8	108.864	9.20	29.75
1993	313.949	300.687	179.218	121.469	13.262	26.93
1994	477.181	398.35	222.176	176.174	78.831	31.99
1995	611.731	578.14	336.148	241.992	33.591	30.73
1996	836.996	798.439	507.836	290.603	38.557	32.57
1997	932.668	884.778	570.765	314.013	47.89	33.55
1998	774.67	708.543	378.715	329.828	66.127	27.37
1999	950.496	874.888	560.121	314.767	75.608	29.35
2000	1578.161	1522.739	1173.237	349.502	55.422	38.27
2001	1505.526	1354.627	956.389	398.238	150.899	35.62
2002	1603.188	1425.8	942.904	482.896	177.388	35.45
2003	1974.466	1809.9	1284.975	524.925	164.566	37.59
2004	2229.899	2066.11	1485.699	580.411	163.789	36.26
2005	3082.828	2908.308	2267.836	640.472	174.52	40.77
2006	3639.925	3434.884	2714	720.884	205.041	42.81
2007	3687.9	3478.6	2711.85	766.75	209.3	39.43
2008	5190.4	5053.8	4088.6	965.2	136.6	47.00
2009	3676	3559.3	2412.7	1146.6	116.7	36.88
2010	4392.8	4203	2905	1298	189.8	36.63
2011	5790.1	5506.8	3979.7	1527.1	283.3	39.69
2012	6339.3	6092.9	4184.3	1908.6	246.4	39.11
2013	5957.5	5709.1	3678.1	2031	248.4	35.79
2014	5718.9	5467	3388.3	2078.7	251.9	33.24
2015	5103.1	4727.2	2373.5	2354.7	374.9	30.53
2016	5110.1	4263.3	1781.1	2482.2	846.8	29.15
2017	6182.8	5035.6	2372.5	2663.1	1147.2	33.25

ملحق رقم 04:

شكل رقم (02): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02 وباستخدام برنامج (Excel-2007).

- الإحالات والمراجع

- ¹ لعمارة جمال (2004). منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع. ص. 35-37.
- ² وليد عبد الحميد عايب (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع. ص. 251.
- ³ مسعود دراوسي (2005). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر- (1990-2004). جامعة الجزائر 3: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص. 347.
- ⁴ أحمد نصير (2014). أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012. جامعة الجزائر 3: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إقتصاد كمي. ص. 257.
- ⁵ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص. 257.
- ⁶ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (السداسي الثاني لسنة 2003). تقرير حول الطرف الإقتصادي والإجتماعي. ص. 112.
- ⁷ أحمد نصير، مرجع سابق، ص. 262.
- ⁸ بنك الجزائر (التقرير السنوي 2010-2011). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. ص. 82.
- ⁹ بنك الجزائر (التقرير السنوي 2010-2011 أكتوبر 2012). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. ص. 94.
- ¹⁰ بنك الجزائر (التقرير السنوي 2012 نوفمبر 2013). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. ص. 102.
- ¹¹ بنك الجزائر (التقرير السنوي 2008 سبتمبر 2009). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. ص. 109-110.
- ¹² بنك الجزائر (التقرير السنوي 2011). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. مرجع سابق. ص. 94.
- ¹³ بنك الجزائر (التقرير السنوي 2012 نوفمبر 2013). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. مرجع سابق. ص. 93.
- ¹⁴ Banque d'Algérie (Rapport 2014, juillet 2015). **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, p71.
- ¹⁵ قانون رقم 84-17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق لـ 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية، المادة 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو سنة 1984.
- ¹⁶ لعمارة جمال (2004). مرجع سابق. ص. 48.
- ¹⁷ قانون رقم 88-03 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق لـ 12 يناير سنة 1988 يتعلق بصناديق المساهمة، المادتين 1 و2، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 13 يناير سنة 1988.
- ¹⁸ بنك الجزائر (التقرير السنوي 2008 سبتمبر 2009). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سابق، ص. 104.
- ¹⁹ كريم الناشبي وآخرون (1998). الجزائر تحقيق الإستقرار الإقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن: صندوق النقد الدولي. ص. 35.
- ²⁰ علي لزعر، فضيل رايس (2014). الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009). بسكرة: مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال. 1. 195.